

الباب الاول

فما يجب تقديمه ويتعين على الكاتب لزومه

كتابة الانشاء هي الاصل . وصاحبها له في الامور القاطع
والوصل . وكلامه الكلام الحر وخطابه الخطاب الفصل . ولها
آداب لا بد للكاتب ان يجعلها دأبه . وأوتاد لا غنى له ان يشد
عليها أسبابه . فأولها ان يجعل التقوى دليلاً الذي يقدمه . وان
يساس النصيحة لمن يخدمه . فمن بنى أمره على غير هذين الاصلين
انهدم بناؤه وان استمر وقتاً . واستحال نظر من يصحبه اليه اعراضاً
عنه وحبه مقتاً .

وان يتجنب الرشى فانها مما تطيل أرشية الاقوال الى
قلبه . وتعود عليه مضرتها عند تجربته للامور ونقلية . ونقده
على الشفا وعلى الشفير . وتسقط حرمة عند المرثي وعند السفير .
وتكون اقواله عند المصحوب متهمه . واحواله الواضحة لديه مبهمه .
وان يكون مع من يصحبه على حال الاحتياط والمراقبة . ولا يدل
عليه في المكاتبه ولا في المخاطبة . وان يفض بصره عن يستحسن

من حاشية المصحوب ومن أتباعه . ويتجاهل عنه في مثل هذه
 الامور ولو جهد في مكاشفته فيها وفي اطلاعه . ولا يغتر بيوادر
 الاسترسال في ذلك فان لها غوائل اذا فجأت لم يفتن منها استئناف
 الحذر . ومقايح اذا وضحت لم ينفع عندها ثاقب النظر

وان يتجنب البادرة على صاحبه ببادرة الجواب فان ذلك
 يوئول الى المضاضة والغضاضة . وقد وقع فيه كثير ممن ظنّه من
 محاسن الرشاقة والنضاضة . ووربما يقوده الى ان يسقط المرّة بعد
 المرّة . وينطق بعد الحلوة بالمرّة . وهذه الكلمات قطرات تملأ
 الاناء . وان اتسع وقترات تحجب ضياء الحس وان سطمع
 ولا يتنصت الى من يصحبه اذا ناجى سواه . ولا يلتفت الى
 ما لا يعنيه الا اذا اشار اليه فيه وعناه . فان قوماً ظنوا ان
 التهافت على هذه الامور من ممتات الخدمة . ومن موجبات
 الحرمة . فكان ذلك سبباً الى وضع اقدارهم واسقاطها . وكسر
 نفوسهم واستخاطها

ولا يهاب صاحبه الكلام فيما يأمره به قبل اكمال كلامه .
 ويوهم انه فهم عنه قبل افهامه . وربما اراد قوم ان يوهموا بذلك
 مشاركة من يخدمونه في خواطره . والدربة باحواله والاطلاع
 على سرائره . وهذا مضر . لا سيما لمن عليه مصر .

ولا تَلَفَّت الى احدى الجهات اذا كان صاحبه يحدِّثُه
 بامرٍ ايجاداً انه يسمع مع التَلَفُّت . وانه لا يفتقر فيما يلقي اليه الى
 التنصُّت . بل يجعل همته كلها اليه فيما يقوله او يقول له مصروفة .
 ويصفي الى الاحاديث التي يلقيها اليه بجملته ولو كانت عنده
 معلومة ومعروفة .

ولا يخلل اسنانه في مجلس صاحبه . ولا يتنخَّم ولا يشير
 بالتمخُّط او بالتبصق الى جوانبه . ولا يتمطى ولا يتشاءب . ويتجنب
 الحضور الى صاحبه اذا كان يُقهر على هذه الاشياء بالمرض ويغلب
 ولا يأكل الاشياء التي تكره رائحة انفم في مظان المناجاة لصاحبه .
 فر بما احدثت هذه الاشياء في النفوس انفة ولا سيما مع المداومة
 والمداولة . وواجبت مقتاً ولا بد من ذلك مع الملازمة والمطاولة .
 ولا يتسرع الى خدمة المصحوب في ما لا يلزمه كمناوله ما
 يؤكل وما يُشرب . والمبادرة باحضار ما يستدعي ويطلب .
 ظناً انه يغني في ذلك عن غيره فان ذلك مما يحط قدره . ويحفظ
 عليه قاب من يتولى امره .

ولا يدخل معه الماء ولا الامكنة التي يسقط الصاحب
 الكفاية مع بطائه ولو طلبه لها واستدعاه . ولا يدنونه في
 عورات الامور التي يحسن فيها التستر ولو استدناه . ولا يأكل

معه . وان دُفع الى ذلك فليكن فيه طَباً وقوراً . ولا يكن عند
 الطعام كلباً عقوراً . ولا يفشي سرّه ولو اذن له في افشائه .
 وليجعل سرّه ميتاً مقبوراً في احشائه . ولا يثير عليه في الحفلة
 ولو اقتضت الحال ذلك . وان فعل ذلك في الخلوة فليكن كالمعارض
 لا كالمعارض . وكالباي معه لا كالمناقض . واذا وافقه في
 الرأي فليكن كأنه الموافق . ولا يعرض عليه الا ما يعلم انه الجائز
 عنده النافق . ولا يسفّه في الامر الذي ينفرد به عنه اذا آل
 الى غير المقصود . ولا يوافق على الامور التي يراه على الكذب
 في الاقوال والنقض للمهود . فان شاهد الزور مبغض الى من شهد
 له . وما أفح من جعل على الكذب معوّله .

ويتجنب المزاح مع صاحبه ولو جذبه اليه وبسطه . وليتقاعد
 عن فحش الكلام ولو استنهضه اليه ونشطه . ولا يكثر المسامرة
 مع صاحبه فانها توجب الملل . ولا يأمن معه الخطأ في القول والزلل .
 ولا يفاجي صاحبه بالشكر على افعاله في الخلوة ولا في
 الحفلة . ولا يستدرك الامور عليه استدراك من تُتهم بالاهمال
 والغفلة . بل يوجد ان كل شيء يفعل به برأيه وبأمره . ويقرر
 في نفسه انه يراه اعظم من مدحه وشكره . ولا يوجد التخيل
 منه بشكوى او بمعاتبة . ولا يتقاصد عنه في امر جرى معه فيه

على عادة الملازمة والمواظبة . فان الاخلال بالعوائد يوهن اسباب
الصحة ويوهم . ويفصل عرى المودة ويفصم .
وليؤد الامانة فيما يكتبه عنه بحيث لا يزيد في المكتوب
شيئاً بعد الترجمة فيه او بعد الكتابة . ويحرص على استئذانه في
كل امرٍ يتولاه له ولو كان فيه على تحقيق الاصابة . واذا شفع
اليه في امرٍ فليكن على سبيل التعريض لا التحريض . وعلى طريق
التفويض اليه فيما يفعله لا التقويض . ولا يجعل مكانه مكان
من يوهم انه سد مسدّه فان القلب معلاق . والانسان لما
يحدد معشاق .

ولا يتعسف عن صاحب فيوجده الصلف عنه والانفة .
وينسيه حرمانه المتقدمة ويكره له احواله المؤتفة وان استطاع
ان يجعل لكل ما يكتبه نسخة عنده فهو احوى لما يريد واحوط
وهو لكتاب الملوك اقصد واقسط .

ولا يكن اول من يدخل على صاحبه فقد يطراً عوارض
في بعض الايام يتشأم صاحبها باول من يراه . ويتقضي ذلك
بان يتجنبه ويتحاماها . ولا يزري باحد عند صاحبه ازراء الخصومة
ولو ازرى به ذلك . ولا يوافق هواه فيما تغفل في صدره
بالغلّ وحاك .

ولا يُشغل نفسه برونق الخط فان ذلك يوَدِّي الى الاطالة
 والابطاء . ويردُّ الخاطر عما هو أهمُّ ولو كان متوقداً بالذكاء .
 ولتكن اواخر معانيه معطوفة على أوائلها . وليتجنب اللفاظ
 الموهمة التي يُخشى من عواقبها وغوائلها . وليتحرر اللفاظ فانها
 تدخل على الخواطر وتهجم . ولا يعجب بنفسه فيغمض في العبارة
 ويعجم . واذا كان السجع مطيلاً للكلام ينبغي ان يتحاماها ولا
 يعطي اللفاظ زمامه . فتوجب حصره وازمامه . فاحسن الكلام
 ما هجم بالمعنى على الخواطر هجوماً . ولم تشعب عليه الظنون
 فتجعل شهب الافكار عليه رجوماً . واعلقها بالنفوس ما سال
 على الخواطر سيلاً ولم تقف دونه القرائح وجوماً . وهذا لا
 يختلف في اللفاظ المعتادة ولو كانت عامية سوقية . فانها اذا
 سبكت سبكاً جيداً رجعت خالصة نقية . وليحرص الكاتب اذا
 ازدحمت على خاطره لفظتان احدهما معروفة مستعملة والاخرى
 مجهولة مستتقة . ان يأخذ بالمعروف فان للعرف حكماً . وليترك
 المجهول فان الجهل وعرضه والواقع عليه اعمى .
 ومن احسن احوال الكاتب ان يكون حضوره عند صاحبه
 باستدعاء وان يكون قيامه عند الفراغ من المهام والانتهاء . فانه
 اذا فعل ذلك سلم من الاملال . ولم ينسب في المواصلة الى الاكثار

ولا في الاغياب الى الاخلال . ويحذر الدخول على صاحبه في
 الخلوات بغير استئذان وان كانت تلك عادته معه في المحفل . وربما
 احتفظ هذا واغضب . وأشلك في اكثر الاحوال وأعطب .
 والملك طبع الملك فليحذر كاتبه من موجباته فان خواطره اليه
 منصبه . ونفوس الاغنياء والملوك الى التبدل والتنقل صبة .
 فمتى أعانهم الانسان على نفسه بالاشياء التي يظن انه يتجرب بها
 وهم يكرهونها من غيره ملؤه . وحلوا عراه ولو انزلوه في اعلى
 المنازل من قلوبهم واحلوه

واحذر سقوطك ان ظفرت برتبة ان السقوط بقدر قدر الواقع
 وليتجاف الكاتب النطق بالالفاظ المتحاشاة بين يدي صاحبه
 فقد كنى الله تعالى عنها في كتابه العزيز تأدباً مع خلقه . وتعلماً
 لهم بمنهج الرشد وطرقه . فقال في حق زوجة ابراهيم صلوات الله
 عليه : وامرأته قائمة فضيحت . كناية عن الحيض . ونور هذا
 الكلام العزيز واضح بالفيض . وهو كثير في كثير من الآيات
 وكثير من الناس ينشطون الى النطق بهذه الالفاظ الفحشية
 وهي لا تحسن ولا تليق . وكثيراً ما تذهب ماء صفحات الوجه
 وتريق

واذا تحاشيت القبيح فانما اكبرت نفسك عند من يسمع

وإذا أردت تصنعاً بمذمة فتوخَّ محمدةً بها تصنعُ
ويقال ان بعض الكتاب ازرى على ابن وهب الكاتب
عند صاحبه وقال انه شرط . فقال له مَهْ فانك قد فعلت بأعلاك
ما فعل بأسفله . وكان له مندوحة عن ذلك بان يقول حبق او
غلب على نفسه او سبقت منه ريج او ظهرت عليه آثار زيادة
الطعام او غير ذلك مما يخرج عن هجر الكلام . ويوجب عليه
مثل هذا الملام .

وإذا نصح صاحبه في قضية فليلطّف معه القول ولا يخشنه
ولا يعب نصحه بالاعجاب بنفسه ولا يشنه . فقد قيل ان بعض
الزهاد وعظ بعض الملوك فأغاظ عليه في الموعظة وازعجه بالالفاظ
الموقظة . فقال له مَهْ يا هذا . فقد بعث الله خيراً منك الى من هو
شر مني فقال قولاً له قولاً لينا لعله يتذكر او يخشى . وهذا موجب
للانسان ان يلين بالكلام اذا علم ان ذلك ابلغ ولا يلقيه جزافاً
ولا وحشاً . ولا اقصد بذلك ان يكون في القول دخيلة الرياء
بل اقصد ان تكون فيه مخيلة الحياء .

ان الملوك اسودُّ في مراتبها فدارها بدوام اللطف والخدم
وان أبت نفسك الاحجام تقدمه بالصحة فاطركه لها ودع
فالعيس تصغي الى الحادي وثبته ولو تصبها بالجهد لم تطع

ولا يتزوّق بالملبوس القريب . ولا يتسوّق باظهار النعمة
 والطيب . ولا يكن مع الزهادة والقدارة . بل يكون في ذلك على
 الحال الوسط فانه يحصل فيه على الوضاعة المطلوبة من الرجال
 والنضارة . نعم ليتفقد امكنة العرق ما امكنة ولا سيما في ايام
 القيظ . وفي اوقات الحرج والغيظ . ولا يظهر امارات البهنية
 والبذخ . ولو كان في العنقوان من الشباب والشرح . فان
 التمشيح لاهل هذه الطريقة احسن من التصابي . وليكن على
 رقبة من المعادي المادي . ولا يركن الى تحسين الهب الهابي
 فان الخشونة زي الرجال كما لوثة الطبع طبع النساء
 ولا يحضر عند صاحبه الا ودواته معه سواء استدعاه
 للكتابة او لغيرها كما ان الجندي لا يحضر الا بسيفه وآلة حربه
 وان كان في حالة دنوه وقربه . ولا يجعل دواته مائة جداً
 بحيث يسكبها المسك بتعسف او يريقها . ولتتبعها بالتحريك
 والتحميل حين ياقبها . فكثيراً ما تبددت الليق في المجلس
 فينشاءم بها الحاضرون . ويسأم منها الناظرون . والكاتب صاحب
 صناعة لا بد ان يكون صناعاً في صناعته . ورب بضاعة لا غنى
 له ان يتعمّل لتفنيق بضاعته . ولا تكن دواته مستشعة بالكبر .
 ولا مستثناة بالصغر . فان كبر الدوي يدل على غرة الكاتب

وجماعته . وصغرها يدلُّ على بُدْ غوره في الاعجاب وعماقته .
 بل تكون الدواة وسطاً . ولا يكن امره فيها فرطاً . وكذلك لا
 يملأها بالاقلام والآلات ويحشوها حتى تكون كأنها مجمع الحجم
 ويشغل حملها عليه وعلى الغلام وقد احسن القائل في ذلك
 لا احبُّ الدواة تحشى يراعاً تلك عندي من الدويِّ معيه
 قلمٌ واحدٌ وجوده خطٌّ فإِذا شئت فاسترد انبويه
 هذه قعدة الشجاع عليها ابداً يسيرة وتلك جنبيه
 والاقلام ان كانت مبرية حفيت قطاتها . وجفيت خطاتها
 وان كانت انايب فالخزانه اولى بها من الدواة . والتمر لا يجلو
 الا بصغر النواة . وليكن بين يدي صاحبه مهذبياً او متربعا . وان
 كان طبعه غير ذلك فليكن له متطبعا . ولا يجعل احدى يديه
 على الارض كي يعتمد عليها ويتكى . وهذه كلها احوال لا
 تخفى غوائلها على الحاذق الذكي . ولا يسند ظهره بل يكون عن
 المسند اليه خارجاً . ولا يزاحم صاحب بحيث يكون له في
 المنزلة مشاركا . وفي القول مخارجاً

واذا تكلم بين يديه فلا يهرج لئلا يصيب وجهه صاحب
 شي من الهاج ويخرج . واذا قام من المجلس لازالة حفنة او
 لقذف ما يخرج من الحلق والانف . فلا يوجد ذلك فانه مما

يؤتف النفوس ويعرّزها . وينفرّها عن محاضرة من يفعل ذلك
ويقزّزها . ولا يخرج عن زيّه فان الخروج عن الهيئة اللائقة
بالانسان مؤدّ الى الاحتقار . ومؤذّن باسقاط الحظ من الهيئة
والوقار .

ولا يكثر السلام على صاحبه . ولا يقف في المجلس بين
يديه . فان خدمته بالجلوس . وفي ذلك ما يحط من قدره ومن
جانبه . ولا يرمي احداً في المجلس بصره لهجاً ولا غمزاً . فان
ذلك مما يعيب في البيزة ويوهم في موضع الصلابة اين الغمزة .
وليكن خاطره ابدأ على التذكار من الامور التي يظن انها تطراً
لا تبارحه ولا تزياله وينض في نفسه ما يغلب في خدمته انه
يتمخه فيه او يسائله . فوقفه في هذه المواضع تشهد على صاحبها
بالفهاة وان كان فصيحاً . واصابة فيها تحكم له بالمعرفة وان
كان بالجهالة فضيحاً . وكثيراً ما تميز قوم بالكلمة الواحدة يوفّقون
اليها وتأخر قوم . وعمر الانسان ساعة فهو مجزي بما ياتيه فيها
وابوه يوم . واذا لم يلح له صواب الاصابة في الكلام فلا أقل
من ان يكون منه صمت وصوم . فان السكون يندرج تحته
معان وصاحبه معان في كل محفل وكل معان . والتكلم في قبضة
المستمع . وليس المتدفق بما عنده كالمستمع المجتمع

ولا بد ان يكون لصاحبه انصباب الى فن فليكن من ذلك
 الفن جهده على ذكر . وليشاركه فيه بحيث لا يكون مما يراد
 منه التعريف به على نكر . وليتدرّب في معرفة الخطوط السقيمة
 والحروف الناقصة فان أكثر ما يقع منها . واذا أُهيم عليه امرها
 ظن به انه عجز عنها فيعود كأنه المقصر . ويتبادر الناس لاقالته في
 ذلك كأنه المتعثر . وأكثر من يحضر هذه المحافل يكون امياً .
 واذا توهموا من الكاتب اللكنة تطاولوا ضحكاً . وربما كانوا
 يحسدونه نفراً وسجداً . وظنوا انهم تنبهوا على منقصة وان كانوا
 نوماً وهجداً .

وليكثر من مطالعة كتب التواريخ والاعخبار فانها توقعه
 على مفاصل الامور وتريه ما جرى لاولئك الصدور من الورد
 والصدور . ويستجلي خصائص الاحوال من خصائص تلك
 الحدود فيكون منها على الحضور . ويتيقظ لها تيقظ الحذور .
 ولتأمل المعاني التي عني بها الكتاب وعانوها فانها تعينه . ويفزر
 بها في الكتابة معينه . والحفظ في ذلك ملاك الامر . فانه
 يؤهل ويدرب . ويسهل المطلوب ويقرب .
 وليحدث نفسه بان طاب بكتابة كذا مما يغلب على ظنه
 جريانه . ويكثر عند من يخدمه طريانه . حتى تكون خواطره

السباق مسرعة ملجمة . وافكاره من المعاني الواقعة والمتوقعة
مترعة مشجعة .

والكتاب تحاذق في قراءة الكتب قد تمهروا فيه وهو ان
يترك صدر الكتاب بما فيه من نهوتٍ ودعاءٍ . واخره بما فيه من
قطعٍ ومن انتهاءٍ . ويلح منه مواضع الشرح فانها تكون فيما بين
ذلك لائحة . وبأنفسها للتأمل بأئحة . فيقرأ الكتاب الطويل
في الوقت القصير . ويستدرك الامر بعد ذلك بالتنقيب والتنقيب .
هكذا رأيت من تدرّب في هذا حتى صار بمجرّد فتح الكتاب
يدركه . وربما لا يبقى فيه ما يستوعبه عند النظر ويستدركه . وهو
امر تحكّم فيه الدربة ويفتّ فيه البعد عن المواظبة والغربة .
ولا يكتب في دواة صاحبه الا ان يأذن له في ذلك لضرورة
فان ذلك ولولم يكن فيه كبيرة مما سنخط جماعة ونعموه . ومضغوا
صاحبه بالسنتهم ولعموه . والكاتب ينقم ذلك على الكاتب الذي
هو شريكه في الصناعة فكيف لا ينقمه السلطان او الامير على
كاتبه الذي هو ملتزم له بالخضوع والخناعة .

ولا يسامح نفسه في حديث صاحبه عند اوقات الصلوات
ويظن انه يتقرب بتقديم خدمة ويظنه يرفعه بذلك . بل والله
يسنطة ويسقطه من حالق . وكذلك من اراد رضى الخلق باسخط

الخالق . وقد رأيت كثيراً اطالوا أعنة نفوسهم في هذا الشوط
ولم يردعوها بالزام الطاعات التي هي اشد عليها من ضرب السوط
نخفت أوزانهم . وثقلت اوزارهم . وتزلزلت عن كتب اقدامهم
وانحطت اقدارهم .

ولا يوجد الناس انه يكره صاحبه على فعل الخير . واذا قضى
لأحد حاجة أوقع في نفسه ان كابد فيها مشقة منه وانه ادار
فيها الحيلة . ويريد ان يشعر الناس بذلك ان له المكانة المكيمة
والدرجة الجميلة فانه لا يأمن ان يبلغ ذلك صاحبه فيغضبه
ويحفظه . ويوجب ان ينفسه من يده ويلفظه . واذا كتب قدام
صاحبه كتاباً او بأمره وقع توقيعاً وخرج عن يده وهم ان
يزيد فيه شيئاً فلا يفعل ذلك الا بعد ان يستاذنه عليه ولو كان
المزيد مما يحتاج اليه . فان ذلك باب كبير في الامانة . وله عمل
عظيم في الدلالة على حسن التصرف والابانة . واذا زاد في
المكتوب شيئاً فليدل عليه في اخر خطه لئلا يجد غيره السبيل
الى ما يزيده وينسبه اليه والخطوط تتشابه والالفاظ تتقابل
وتواجه

وليكن له تعليق يشتمل على نعوت الناس واسمائهم . فان ذلك
من الامور الضوابط على انها قد صارت شورى ودخلت من

اقتطارها فلا يجد الداخل فيها سبباً يمنعها منها ولا سوراً . وهذه
 المنزلة خطيرة ومسالكها وعرة . وصاحبها وقف على تغيير قضية
 واستحالة حالة . وعبرته غير مرحومة وعثرته غير مقالة . الا انه
 اذا كان مع التقوى اسفرت له الاحوال الفاسقة الواقعة . وكانت
 له الآخرة الصالحة والعاقة .

مطلب في آداب كتاب الملوك واركان الدولة

وقد قيل ان من خدم السلطان وجب عليه ان لا يخونهُ
 في الامل ولا في المال . ولا ينوي له غيلة في الملك ولا يشاركهُ
 في اغراضه ويكون معه كالاخني في المراقبة . وكالاخير في
 المصاحبة . ولا يجمله على قطع رحمه . ولا يعيب عليه شيئاً من
 افعاله ولا يغير عليه قلوب اجناده . ولا يفسد عليه نيات رعيته
 فانه اذا فعل ذلك استقام به الامر واستقام له ورجح السلامة
 مع كل من عامله .

ولا يلزم هذا الكاتب اذا انصرف من الخدمة عمل حساب
 ولا يؤخذ بما صدر منه في الاموال بتوقيع او كتاب لانه اذا
 وقع صدر موقعه بان يثبت في الديوان بحيث يثبت مثله فيخرج
 من الدرك فيه ويرجع الأمر الى من يكتب التوقيع فان اخل
 بهذا لزمه بعض الدرك اذا نوقش . وقد اعتمد بعض الكتاب في

هذا الزمان ان يقولوا في اخر المكتوب : والاعتماد على العلامة
وليس هذا مخصوصاً من المؤاخذة لان السلطان او صاحب الامر
ليس من وظائفه ان يتسأمل المكتوب ويمر عليه ويعلم وجوه
التأويل فيه . ولو كان كذلك استغنى عن الكاتب . فان من
كان قد ضبط امره باخذ نسخ ما خرج بخطه لزمه ان يترك تلك
النسخ في الديوان ولا يأخذها فانها شواهد .

واذا كان للديوان معاملات ولكل واحدة منها صاحب
ديوان فذاك يكتب بما يحتاج الى كتابته في معاملته وهو ان
يقول يحتاج ان يكتب من ديوان المكاتبات السعيد كتاب الى
العالي فلان بكذا على كذا ويكتب عليه صاحب الديوان يؤمل
ذلك ثم يرفع الى صاحب الدست وهو متولي كتابة الإنشاء
فان كان له كتاب كتب على تلك الورقة ينجز ان شاء الله
او يكتب بذلك وترفع تلك الورقة في الديوان شاهدة بما كتب
وهي تعني عن أخذ نسخة الكتاب فان جمع بينهما فلا بأس .

واما كاتب الجيش فمرتبه دون هذه المرتبة . وهذه الآداب التي
تقدمت فهي دستور لكل من تسمو منزلته عند السلطان من
وزير او من يعادله وليأخذ منها من هو دون ذلك بحسب منزلته
ومكانته . وكاتب الجيش لا بد ان تكون له جريدة باسماء

الاجناد واقطاعاتهم لانه وان لم يكن صاحب ديوان الاقطاع فلا
 بد له ان يكون مقابلاً على ما يُقطع . ولا يفصل الا بموافقة فيه
 ولا يقطع . ويحتاج هذا ان يكون ماضياً فيما يسأل عنه من
 امور الاجناد واحوالهم متفقداً لمن يغيب منهم بغير دستور مُحَرَّجاً
 لما يجب على المتقدمين من تفاوت المدد في خلال السنة في غيبة
 من يتبعهم . ويفتقر ايضاً الى ان يكون ماهراً بمعرفة الحلى فانه
 يحتاج الى ذلك ولا سيما عند العرض فانه من وظائفه ولوازمه .
 وهذا اذا صرف لزمه ان يحمل جرائده الى المخزن لينظر فيها من
 يلي الديوان بعده . ولا يلزمه ان يعمل حساباً ولا يكتب عليه .
 وهو يعمل من جهته ورقة بما يتحرر من اسماء الاجناد وارزاقهم
 وعبرتها ويقابل عليها ويشاركه في المقابلة عليها صاحب ديوان
 الاقطاع لانه لا يستغني عن ذلك فاذا تقابلا عليها وکلت بكتابة
 من له فيها تعلق كتب عليها صاحب ديوان الجيوش : يكتب
 بغير لام الأمر تأديباً مع صاحب ديوان الانشاء ويتبعه في ذلك
 ايضاً صاحب ديوان الاقطاع ثم ترفع الورقة الى صاحب ديوان
 المكاتبات فيكتب عليها بالتمجيز على ما تقدم ويوقع بالاقطاع
 واما صاحب ديوان الاقطاع فهو دون مرتبة صاحب ديوان
 الجيوش وان اشتركا في العمل . ويلزمه ما يلزم ذلك من احوال

الاجناد والاحاطة بها وان يكون درباً بعبرة البلاد وحواصمها
 واسمائها واثقالها وهذان الكاتبان محتاجان الى ان يكونا حاضري
 الحس في الجمع دربين فيه بحيث اذا سئلا عن جملة مفصلة اجابا
 عنها في الزمان القريب . وقد كان بعض الاتباع لاحد هذين
 الكاتبين في جملة من يشهد العرض فكان كلما كتب جملةً حقق
 مبلغها وازاد اليها ما تقدم و اشار الى مبلغ الجملتين بعلامة اما
 بالهندي او بغيره فكانت الجملة عنده محصورة . فلما سأل السلطان
 عن جملة من عرض وعن جملة ما لهم من العبدة كانت عند ذلك التابع
 محررة باضافة المتقدم الى ما يتلوه واحتاج اصحاب الاصل الى
 ان يستأنفوا الجمع فاجاب ذلك التابع على الفور وكان المجلس في
 آخره وقد حصل السأم فاستحسن ذلك منه وقلد العمل الذي كان
 فيه تبعاً . وصاحب الجيش يكتب على يمينه الورقة ليثبت في ديوان
 النظر على الجيوش المنصورة ان شاء الله تعالى . ويقول صاحب
 ديوان الاقطاع في الجانب الآخر : في ديوان الاقطاع العمران
 ان شاء الله

واما صاحب ديوان المال فهو صاحب ديوان النظر مطلقاً
 الا انه ليس له نظر على هذين الكاتبين الا ان يكون ذلك بتقرير
 من السلطان وهذا يحتاج الى ان يكون خبيراً باوضاع الحسابات

واسع الصدر في العبارة وجيز الالفاظ في النظم در باب الجمع فانه متى
 اخل بشيء من ذلك اختل عليه العمل . ويلزمه ان يكون له
 جريدة تشتمل على ارتفاع البلاد الجارية في خاص الديوان
 ويتفقدتها بالخدمة بخطه بما يحمل من البلاد او بما يحال به عليها
 ويقطع في كل معاملة باقيها بهلامه يعرفها حتى اذا سئل عنها
 كان الجواب على لسانه ولم يتلأ في الجواب . وهذه الامور
 اذا اخذ فيها بالحزم في الاول اعقت الراحة في الآخر ولم يقف
 مباشرها موقف الاعتذار للعاذر او لغير العاذر . وهو ايضا اذا
 افتقر الى مكاتبة بتحصيل الاموال او اعانة المتصرفين عنه كتب من
 جهته ورقة بما يحتاج الى كتابته ويكتب عليها : حرر او يرمل
 وترفع الى ديوان الانشاء شاهدة بما يكتب . واذا وقع له من ديوان
 الانشاء ذكر ما يدل عليه الديوان كتب هو تحت ذلك الخط : يذكر
 من غير لام الامر تأدبا مع صاحب الدست ثم يكتب المستوفي الذي
 هو تبع له نسخة ما يكتب ويرضها عليه فاذا قابلها ووافقته او
 وجدها مطابقة له كتب بعد ذلك يحرر ان شاء الله تعالى ثم
 يبيض المستوفي ذلك تلو الامر . واذا كتب وصولا من بيت
 المال بما وصل من المال او بما اُحيل به منه كتب صاحب ديوان
 النظر على ظهره من الجانب الايسر : لينزل ان شاء الله باللام .

ولا يكتب احد تحت خطه . والمقصود بذلك اطلاقه على مبلغ
 المحمول ومبلغ الحال . ويفتقر الى ان يسترفع في كل يوم من كاتب
 بيت المال اوراقاً بالحمل وبالمجري منه على الجهات ليشته في جريدته
 التي ذكرناها آنفاً . وله ان يوقع لمن يستخدمه في الاموال عن
 السلطان كما يوقع صاحب الدست ويكتب على التواقيع وعلى
 كتب الاطلاق : ليثبت في ديوان النظر الفلاني ان شاء الله تعالى
 ويكتب الكتاب بعد ذلك تحت خطه وليس لاحد ان يكتب
 عليه . ورتبة هذا دون رتبة كاتب الجيش والاقطاع اذا كانا
 مستقلين عنه . واذا حُرِف هذا لزمه ان يقابل الجامعة التي يعملها
 في كتاب في استيفاء الحساب . ولا يلزمه ان يعطي جريده ولا ان
 يكتب على الحساب

شاهد بيت المال هو مستقل بذاته ايضاً الا انه مؤتمر باعس
 صاحب ديوان النظر يكتب له على ما يستدعيه من التعاريف
 ويحضر اليه اذا استدعاه . ويكون له جريده بالرواتب على بيت
 المال وبالجهة التي يرد الحمل منها ويحمل عليها ولا يلزمه ان
 يرسم في جريدته اصل ماله على البلاد من المال . فان ذلك
 يلزم من يأمره بالحوالة وانما يلزمه المساوقة على ما احال به وما حمل
 اليه . ويلزمه ان يكتب على الاوراق التي يعملها الكتاب معه

في آخر السنة بما حمل الى بيت المال وما أُجري منه .

مشارف الخزائن هر في وزان مشارف بيت المال الا انه
اكثرتعياً لانه يفتقر الى جريدة جامعة لما يدخل الخزائن من
سائر الاصناف اتياعاً وهديةً وثبت قبالة كل صنف ما يخرج
منه منقولاً الى الجريدة من تعليقه ويحتاج الى يقظة في هذا
العمل ومعرفة بالكتابة لانه يكتب على السياقات . وقد يكون
هذا مستقلاً بنفسه فان كان كذلك لم يلزمه ان يعمل تعاريف
بما يحمل الى الخزائن وبما يخرج . وان كان لصاحب ديوان
النظر معه مشاركة لزمه ان يكتب له على التعاريف بالمياومة
كما يفعل كاتب بيت المال ويلزمه ان يكتب على السياقة التي
يحملها الكاتب للخزائن في آخر كل سنة كما قدمنا

والناظر هو راس الديوان ويلزمه ضبط جميع جهات
الديوان استخراجاً وخرجاً واقامة الجرائد بالجهات وخدمتها بما
يستأدى منها لانه يكتب على العمل الجامع لها ويعين ما ينساق
من الباقي في المعاملات . وربما يحول في ذلك على كاتبه اذا
كثر عليه العمل . فاذا فعل كان الكاتب ملتزماً لتحقيق الباقي
مؤخداً بما يظهر من خلل بين الجمل والتفصيل دون صاحبه
بخلاف ما يسقط في العمل او يزداد في النفقات فان التعليق يشتمل

عَلَى ذَلِكَ وله الجهة اليمنى مما يكتب عليه

وبعده في الرتبة المشارف وهو اقدم بجميع ما ذكرناه وهو له الأزم وهو ربّ الحاصل وخطه يتلو خط الناظر ولا يعنيه تقليد الكاتب

وبعده الشاهد وخدمته ضبط المستأدى والخرج واثبات ما يطرأ في الديوان من التبدلات وغيرها ولا يلزمه بسط جريدة ولا المساوقة على الباقي بل يقابل عَلَى الحساب من تعاقبه اسماً اسماً بجائزه وكذلك عَلَى الخرج واذا كان في الجمل خال من نقص او زيادة من طريق الجمع لم يلزمه . نعم ان كان ذلك باسقاط اسم او بزيادة فهو شريك فيه وخطه تلو خط المشارف وشهادته في الديوان مقبولة لا يحتاج معه الى شاهد من خارج . ويلزمه ان يكتب خطه عَلَى الوصولات بالمستأدى واذا كان ختمه عَلَى الحاصل كان مشاركاً في دركه فان كان الفرط من حيث السهو في الجمع لم يؤخذ به عَلَى ما قدمناه .

وبعده العامل وهو اصل الخدمة والمخاصم فيها بالمطالبة بالحقوق وعليه تخرج الاسماء بما يستأدى وكتب البرات باستخراج ومكانه في العلامة الجانب الايسر من الوصول وهو صاحب الجرائد وناظم الحسابات والمطالب بسياقات الحواصل . ويلزمه

دفع الحساب من جهته باسمه وموضع كتابته فيه اخره بان
يقول ان المعمول عمله ورفعته وهو مأخوذ بما فيه ملتزم الخروج
منه . ويكون ذلك بخطه دون خط من لهه ببيض الحساب .
وهو مؤاخذ بما يكون في الجمع من زيادة او نقص لانه الذي عليه
العمل . وربما كتب العامل على الحساب في موضعه من الوصولات
وهو الجانب الايسر على ما قدمناه . واذا اختلف الجماعة في
الحاصل وكانت التعاليق متفقةً عليه كانوا فيه سواء وان لم
يتضمنه تعليق احدهم وكان ذلك من غير اخلال بحيث لم يكن
له خط على البراءة المكتوبة لم يلزمه
نائب الديوان قريب من العامل ويلزمه ما يلزمه الا نظم
الحساب خاصة .

الجهنذهو وزان الديوان وعليه درك ما في الحاصل من
نقص او وكس وهو الذي يربط الاكياس والمشارف يختم عليها
معه ويكتب الوصولات بالمستخرج

والخازن في الغلة بمنزله واذا كتب الجماعة على الحساب
تساوا فيه على ما قدمناه واذا استنجز المستخدمون في الكتابة
للحساب فليس للعامل ان ينكر منه شيئاً لانه عمله . ومن انكر
من الجماعة شيئاً منه استنواه في خطه . فان ظهر من خطه

عَلَى الْبَرَآت مَا يَنَاقِضُهُ كَان فِي دَرَكِهِ .

البَابُ الثَّالِثُ

فِي طَبَقَاتِ التَّرَاجِمِ وَأَوَائِلِ الْكُتُبِ وَمَا يَكُونُ بِهِ التَّخَاطُبُ
بَيْنَ الْمُتَكَاتِبِينَ عَلَى مَقْدَارِهِمَا

مَكَانَ التَّرْجُمَةِ قَبْلَ الْبِسْمَلَةِ اقْتِدَاءً بِقَوْلِهِ تَعَالَى أَنَّهُ مِنْ سَلِيمَانَ
وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَكَانَتِ التَّرَاجِمُ فِي الْكُتُبِ السُّلْطَانِيَّةِ
عَلَى جَانِبِ الْعُنْوَانِ الْإَيْسَرِ وَأَسْمِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَنَعْوَتُهُ إِلَى الْجَانِبِ
الْأَيْمَنِ وَعَلَامَةُ السُّلْطَانِ فِي السُّطْرِ الثَّلَاثِ مِنَ الْبِسْمَلَةِ فِي فَسْحَةٍ
عَنِ السُّطُورِ وَكَانَ النَّاسُ فِيهَا هَضْبِي لَا يَهْرَفُونَ التَّصْنُوعُ فِي
الْمَكَاتِبَاتِ وَلَا التَّمَلُّقُ فِي الْمَخَاطَبَاتِ بَلْ يَتَخَاطَبُونَ كِفَاءً فِي الْمَخَاطَبَةِ
وَيَتَكَتَبُونَ مَعَ تَحْرِيِ التَّقْوَى فِي الْمَكَاتِبَةِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ فِي
الْكِتَابِ : مِنْ عَبْدِ اللَّهِ فَلَانَ إِلَى فَلَانَ أَمَّا بَعْدُ فَاِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكَ
اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَاصِلِي عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ وَأَعْلَمُكَ
بِكُنَا وَكُنَا .

وَلَا جَرَمَ أَنْ كَتَبْتَهُمْ كَانَتْ مَخْتَصِرَةً وَأَنْ اشْتَمَلَتْ عَلَى الْمَعَانِي
الْكَثِيرَةِ وَالْمَقَاصِدِ الْعَظِيمَةِ الْخَطِيرَةِ وَلَا يَدْعُونَ فِي صَدْرِ الْمَكَاتِبَةِ
لِلْمَكْتُوبِ عَنْهُ وَلَا لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ ثُمَّ خَرَجَ النَّاسُ عَنْ هَذِهِ الْعَهْدَةِ